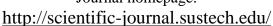


مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية Journal homepage:





الدور الوسيط لجودة المراجعة في العلاقة بين مراجعة النظير وفجوة التوقعات

"دراسة ميدانية على عينة من مكاتب المحاسبة والمراجعة العاملة بولاية الخرطوم"

إبراهيم يعقوب إسماعيل و عاصم محد الفضل الربيع و محد اسحق عبدالله أبكر جامعة الجوف – كلية العلوم والآداب بالقريات – المملكة العربية السعودية جامعة نيالا – كلية الاقتصاد والدراسات التجارية جامعة بحري – كلية العلوم الإدارية

المستخلص:

هدفت الدراسة إلى تحليل العلاقة بين مراجعة النظير وجودة المراجعة، العلاقة بين جودة المراجعة وفجوة التوقعات، ودراسة العلاقة بين مراجعة النظير وفجوة التوقعات في مكاتب المحاسبة والمراجعة العاملة بولاية الخرطوم. اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لجمع وتحليل بيانات الدراسة معتمدة على المصادر الأولية متمثلة في الإستبانة، حيث تم توزيع عدد (30) استبانة على المراجعين في مكاتب المحاسبة والمراجعة العاملة بولاية الخرطوم، واستخدمت الدراسة برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الإجتماعية (SPSS) في تحليل بيانات الدراسة، توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية موجبة غير معنويةعند مستوى (0.05) بين مراجعة النظير وجودة المراجعة في مكاتب المحاسبة والمراجعة العاملة بولاية الخرطوم، وجودعلاقة طردية موجبة غير معنوية عند مستوى (0.05) بين مراجعة النظير وفجوة التوقعات في مكاتب المحاسبة والمراجعة العاملة بولاية الخرطوم . أوصت الدراسة بضرورة إلزام الجهات المنظمة لمهنة المحاسبة والمراجعة جميع مكاتب المحاسبة والمراجعة العاملة بولاية الخرطوم العاملة بولاية الخرطوم بتطبيق مراجعة النظير، وعلى مكاتب المحاسبة والمراجعة العاملة بولاية الخرطوم بتطبيق مراجعة النظير، وعلى مكاتب المحاسبة والمراجعة العاملة بولاية الخرطوم بتطبيق مراجعة النظير، وعلى مكاتب المحاسبة والمراجعة العاملة بولاية الخرطوم بتطبيق مراجعة النظير، وعلى مكاتب المحاسبة والمراجعة العاملة بولاية الخرطوم بتطبيق مراجعة النظير، وغلى مكاتب المحاسبة والمراجعة العاملة بولاية الخرطوم بتطبيق مراجعة النظير، وعلى مكاتب المحاسبة والمراجعة العاملة بولاية الخرطوم بتطبيق مراجعة النظيرة من فجوة التوقعات.

ABSTRACT:

The study aimed to analyze the relationship between peer review audit and audit quality, identify the relationship between audit quality and expectations gap, and study the relationship between peer review audit and expectations gap in the accounting and auditing offices operating in Khartoum State. The study followed the descriptive analytical method for collecting and analyzing the study data based on the primary sources represented in the questionnaire, where (30) questionnaires were distributed to the accounting and auditing offices operating in Khartoum State. The study used SPSS program in analyzing the study data. The study revealed the existence of a positive insignificant relationship at the level (0.05) between the peer review audit and the quality of audit in the accounting and auditing offices operating in Khartoum state; as well as the existence of a positive insignificant relationship at the level (0.05) between the peer review audit and expectations gap in the accounting and auditing offices operating in Khartoum state. The study recommended that the regulators of the accounting and auditing profession should compel all accounting and auditing offices operating in Khartoum state to apply peer review audit.

Moreover, accounting and auditing offices operating in Khartoum state should ensure the achievement of quality of audit in order to narrow the expectations gap.

الكلمات المفتاحية: جودة المراجعة ، مراجعة النظير ، فجوة التوقعات.

المقدمة:

يتوقع مستخدموا المعلومات المحاسبية أن يقوم المراجع بإكتشاف الغش والتلاعب الذي يتم في الشركات، وكذلك التنبؤ بمدى قدرة الشركة على الإستمرار في المستقبل، في حين أن معايير المحاسبة والمراجعة المتعارف عليها بالإضافة إلى تأهيل المراجع العلمي والعملي قد لاتمكنه م نتحقيق ذلك، الأمر الذي يؤدي إلى ضعف ثقة مستخدمي المعلومات المحاسبية بمهنة المراجعة وفقدان المراجعين مصداقيتهم وبالتالي حدوث مايسمى بفجوة التوقعات، وتنتج هذه الفجوة من عدم فهم مستخدمي المعلومات المحاسبية لطبيعة عمل المراجع الخارجي وفق المعايير المتعارف عليها، وقد تنتج هذه الفجوة من عدم معقولية توقعات المستخدمين أو ضعف أداء عملية المراجعة، الأمر الذي يتطلب سعي الجهات المنظمة للمهنة والمراجعيين من تضييق هذه الفجوة إلى الحد الذي يلبى حاجات مستخدمي المعلومات المحاسبية.

تعتبر مراجعة النظير إحدى الآليات التي يمكن أن تساعد في تضييق فجوة التوقعات من خلال تحسين جودة المراجعة في مكاتب المحاسبة والمراجعة من خلال مراقبة أداء هذه المكاتب ومدى إلتزامها بالمعايير المهنية المراجعة في مكاتب المحاسبة والمراجعة من خلال مراقبة أداء هذه المكاتب ومدى إلتزامها بالمعايير المهنية المراجعة في مكاتب المحاسبة وعملياً لتحسين مستوى جودة عملية المراجعة (محمود، 2017م، ص

مشكلة الدراسة:

تعرضت سمعة بعض مكاتب المراجعة إلى الإساءة لعدة أسباب منها إهمال مكاتب المراجعة لإجراءات المراجعة اللازمة على البيانات التي تقوم بمراجعتها، إخفاقها في المتابعة المستمرة لكفاءة وتأهيل العاملين فيها، وانخفاض جودة عملية المراجعة، مما أدى إلى زيادة حالات الفشل المالي للشركات العامة (أبوذر وطه، 2012م، ص789)، وبالتالي قلت ثقة مستخدمي المعلومات المحاسبية في عملية المراجعة ومقدرتها على إظهار الوضع المالي الحقيقي للشركات محل المراجعة، لذلك ظهرت مراجعة النظير كآلية للرقابة بين مكاتب المراجعة فيما بينها تحقيقاً لجودة عملية المراجعة.

نتيجة لذلك تناولت العديد من الدراسات السابقة في مختلف البلدان متغيرات الدراسة، حيث تناولت درسة (Tendeloo and Vanstraelen, 2005) العلاقة بين إدارة الأرباح وجودة المراجعة في أوربا، وهدفت دراسة (Semui and Johnson, 2011) إلى دراسة مدى وجود فجوة في توقعات أداء المراجعين الخارجيين من جانب مستخدمي التقارير المالية بنيجريا، بينما هدفت دراسة (علي، 2016م) إلىبيانأثر استخدام المراجعة المشتركة بمكاتب المراجعة الخارجية بالسودان في الحد من ظهور فجوة التوقعات في أداء المراجعين، وتناولت دراسة (محمود، 2017م) مراجعة النظير ودورها في تضييق فجوة التوقعات بالسودان، بينما هدفت دراسة (سمره وآخرون، 2019م) إلى التعرف على أثر استخدام بطاقة الأداء المتوازن على قياس جودة عملية المراجعة باليمن.

يتضح للباحثين من خلال عرض الدراسات السابقة أنها لم تتناول كل متغيرات الدراسة، كما لم تتناول أي منها جودة المراجعة كمتغير وسيط في العلاقة بين مراجعة النظير وفجوة التوقعات، وبالتالي تأتي هذه الدراسة لتغطي

الفجوة من حيث متغيرات الدراسة وطبيعتها وبيئة الدراسة، حيث يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية:

- -1 هل هنالك علاقة بين مراجعة النظير وجودة المراجعة في مكاتب المحاسبة والمراجعة العاملة بولاية -1الخرطوم؟.
- -2 هل هنالك علاقة بين جودة المراجعة وفجوة التوقعات في مكاتب المحاسبة والمراجعة العاملة بولاية الخرطوم؟.
- 3- هل هنالك علاقة بين مراجعة النظير وفجوة التوقعات في مكاتب المحاسبة والمراجعة العاملة بولاية الخرطوم؟.
- 4- هل تتوسط جودة المراجعة العلاقة بين مراجعة النظير وفجوة التوقعات في مكاتب المحاسبة والمراجعة العاملة بولاية الخرطوم؟.

أهمية الدراسة:

الأهمية العلمية:

- -1 تسهم الدراسة في إبراز مدى وجود تطبيق لمراجعة النظير بين مكاتب المحاسبة والمراجعة العاملة بولاية -1الخرطوم.
 - 2- سد الفجوة المعرفية في مجال مراجعة النظير وبيان العلاقة بينها وتضييق فجوة التوقعات.

الأهمية العملية:

- 1- إستفادة مكاتب المحاسبة والمراجعة من نتائج الدراسة في تضييق فجوة التوقعات.
- 2- استفادة مستخدمي المعلومات المحاسبية من نتائج الدراسة في فهم حدود تقرير المراجع حتى يسهم في تقليل فجوة توقعاتهم.

أهداف الدراسة:

- تمثلت أهداف الدراسة في الآتي:
- -1 دراسة العلاقة بين مراجعة النظير وجودة المراجعة في مكاتب المحاسبة والمراجعة العاملة بولاية الخرطوم.
- 2- التعرف على العلاقة بين جودة المراجعة وفجوة التوقعات في مكاتب المحاسبة والمراجعة العاملة بولاية الخرطوم.
 - 3- دراسة العلاقة بين مراجعة النظير وفجوة التوقعات في مكاتب المحاسبة والمراجعة العاملة بولاية الخرطوم.
- 4- بيان ما إذا كانت جودة المراجعة تتوسط العلاقة بين مراجعة النظير وفجوة التوقعات في مكاتب المحاسبة والمراجعة العاملة بولاية الخرطوم ؟.

فرضيات الدراسة:

اختبرت الدراسة الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسة الأولى: توجد علاقة بين مراجعة النظير وجودة المراجعة في مكاتب المحاسبة والمراجعة العاملة بولاية الخرطوم، وتشتمل على الفرضيات الفرعية التالية:

- 1 . توجد علاقة بين مراجعة النظام وجودة المراجعة في مكاتب المحاسبة والمراجعة العاملة بولاية الخرطوم.
- 2. توجد علاقة بين مراجعة الإلتزام وجودة المراجعة في مكاتب المحاسبة والمراجعة العاملة بولاية الخرطوم.
- 3. توجد علاقة بين مراجعة التقرير وجودة المراجعة في مكاتب المحاسبة والمراجعة العاملة بولاية الخرطوم.

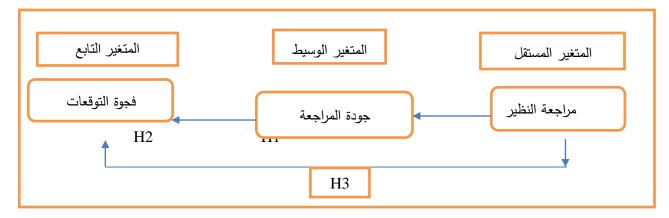
الفرضية الثانية: توجد علاقة بين جودة المراجعة وفجوة التوقعات في مكاتب المحاسبة والمراجعة العاملة بولاية الخرطوم.

الفرضية الرئيسة الثالثة:توجد علاقة بين مراجعة النظير وفجوة التوقعات في مكاتب المحاسبة والمراجعة العاملة بولاية الخرطوم، وتشتمل على الفرضيات الفرعية الآتية:

- 1. توجد علاقة بين مراجعة النظام وفجوة التوقعات في مكاتب المحاسبة والمراجعة العاملة بولاية الخرطوم.
- 2. توجد علاقة بين مراجعة الإلتزام وفجوة التوقعات في مكاتب المحاسبة والمراجعة العاملة بولاية الخرطوم.
- 3. توجد علاقة بين مراجعة التقرير وفجوة التوقعات في مكاتب المحاسبة والمراجعة العاملة بولاية الخرطوم.

الفرضية الرابعة:جودة المراجعة تتوسط العلاقة بين مراجعة النظير وفجوة التوقعات في مكاتب المحاسبة والمراجعة العاملة بولاية الخرطوم.

نموذج الدراسة:



المصدر: إعداد الباحثين، 2020م

منهج الدراسة:

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لجمع وتحليل بيانات الدراسة معتمدة على المصادر الأولية متمثلاً في الإستبانة.

حدود الدراسة:

الحدود المكانية: عينة من مكاتب المحاسبة والمراجعة العاملة بولاية الخرطوم.

الحدود الزمانية: 2020م.

الدراسات السابقة:

دراسة : سمره وآخرون، (2019م) :

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر استخدام بطاقة الأداء المتوازن على قياس جودة عملية المراجعة، واستخدمت الدراسة قائمة إستقصاء وزعت على مكاتب المراجعة اليمنية. توصلت الدراسة إلى وجود إتفاق بين ممارسي المهنة في مكاتب المراجعة اليمنية على المشاكل التي تواجه قياس جودة عملية المراجعة، ولا توجد فروق بين ممارسي المهنة حول المشاكل التي تواجه قياس جودة عملية المراجعة في المكاتب اليمنية تبعاً للخصائص الشخصية للمبحوثين.

دراسة : محد صابر حمودة ، (2018م):

هدفت الدراسة إلى تحليل العلاقة بين جودة المراجعة الخارجية وفترة تأخير تقرير المراجع بغرض تخفيض فترة تأخير تقرير المراجع وتلبية احتياجات مستخدمي التقارير المالية من خلال تضمين عدم تماثل المعلومات وزيادة كفاءة المعلومات في سوق الأوراق المالية المصري. توصلت الدراسة إلى عدم وجود فروق معنوية بين مكاتب المراجعة الخاصة والجهاز المركزي للمحاسبات حول متوسط فترة تأخير تقرير المراجع، وإمكانية صياغة نموذج لتقدير فترة تأخير تقرير المراجع إعتماداً على خمسة مؤشرات أساسية هي (حجم الشركة، الربحية، تاريخ نهاية السنة المالية، نوع رأي المراجع، وحجم مكتب المراجعة) تؤثر على فترة تأخير تقرير المراجع.

دراسة : حسن النور حسن ، (2017م):

هدفت الدراسة إلى التعرف على وجهات نظر العاملين بمكاتب المراجعة الخارجية حول اثر أسلوب مراجعة النظير في جودة مكاتب المراجعة الخارجية. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لتحليل البيانات واستخلاص النتائج من خلال دراسة الحالة. توصلت الدراسة إلى أن مراجعة النظير لها دور كبير في تعزيز الالتزام بمعايير المراجعة ، وعند إجراء مراجعة النظير يقلل ذلك من الدعاوى القضائية المرفوعة ضد مكاتب المحاسبة والمراجعة مما يزيد من جودة المراجعة فيها.

دراسة : خالدة محد عبدالله ، (2017م):

هدفت الدراسة إلى بيان دور مراجعة النظير في تضييق فجوة التوقعات، ودراسة دور مراجعة النظير في الحد من فجوة الاداء بمكاتب المراجعة. توصلت الدراسة الى أن إستخدام اسلوب مراجعة النظير يؤدي إلى تحقيق سمعة جيدة لمكاتب المراجعة وإلمامهم بواجباتهم ومسئولياتهم يقلل من فجوة الأداء.

دراسة :صالح حامد نحد ، (2016م):

هدفت الدراسة الى دراسة أثر استخدام المراجعة المشتركة بمكاتب المراجعة الخارجية بالسودان في الحد من ظهور فجوة التوقعات في أداء المراجعين. اتبعت الدراسة المنهج الاستنباطي والاستقرائي. توصلت الدراسة إلى وجود اهتمام لدى مكاتب المراجعة الخارجية السودانية بأهمية المراجعة المشتركة في عملية تحسين الأداء المهني للمراجعين، وتأثير المراجعة المشتركة في الحد من فجوة التوقعات في المراجعة.

دراسة, ,2014: Onulaka

هدفت الدراسة إلى تشخيص ماهية فجوة التوقعات وأثرها على حجم تداول الاوراق المالية في بورصة نيجريا. أجريت الدراسة على عينة من العاملين في البورصة النيجيرية في كل من مدينتي لاغوس و أبوجا .توصلت الدراسة إلى وجود فجوة كبيرة في التوقعات حول مسؤولية المراجع عن منع الغش والتدليس، وأن حجم فجوة المراجعة يرتبط عكسياً مع حجم التداول في البورصة، وتوجد فروق دالة إحصائياً في العلاقة التي تحدد مستوى الموثوقية في تقرير المراجع وحجم التدوال في البورصة.

: Semui and Johnson, 2011 دراسة،

هدفت الدراسة إلى بيان مدى وجود فجوة في توقعات أداء المراجعين الخارجيين من جانب مستخدمي التقارير المالية بخصوص المالية بنيجريا. توصلت الدراسة إلى وجود فجوة توقعات واسعة من قبل مستخدمي التقارير المالية بخصوص مسؤوليات مراجعي الحسابات وأدائهم المهني.

:Tendeloo and Vanstraelen, 2005 دراسة،

هدفت الدراسة إلى فحص جودة المراجعة في الشركات الخاصة عبر دول أوروبا المختلفة، ودراسة إدارة الأرباح وعلاقتها بجودة المراجعة في أوروبا، حيث أنها طبقت على العملاء في قطاع السوق الأوروبية، وتوصلت الدراسة إلى أن هنالك وجهات نظر مختلفة (مع أو ضد) وجود جودة المراجعة في الشركات الأربع الكبرى في مجال المراجعة تختلف عنها من الشركات العامة إلى الخاصة، وأن الشركات الخاصة المتوطنة في الدول الأوروبية التي لها حماية قوية للمستثمر تعمل بشكل أقوى في ممارسة إدارة الأرباح، وإن جودة المراجعة وحماية المستثمر تساهمان في تقليل إدارة الأرباح في الشركات الخاصة.

أوجه الشبه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة:

تتفق هذه الدراسة مع دراسة سمره وآخرون (2019) من حيث أداة الدراسة والمنهجية المستخدمة وتختلف معها من حيث متغيرات الدراسة وبيئة الدراسة، كذلك تتفق هذه الدراسة مع دراسة السيد (2018) من حيث المتغير التابع ومنهجية الدراسة، كذلك تتفق هذه الدراسة مع دراسة بشير (2017) من حيث المتغير المستقل والوسيط ومنهجية الدراسة وتختلف معها من حيث المتغير التابع وحدود الدراسة، كما تتفق هذه الدراسة مع دراسة محمود (2017) في المتغيرات المستقلة والتابعة وأهداف الدراسة ومصادر جمع البيانات وتختلف معها من حيث المتغير الوسيط وطبيعة مشكلة الدراسة وحدود الدراسة، أيضاً تتفق هذه الدراسة على (2016) من حيث المتغير التابع والمنهجية وتختلف معها من حيث المتغيرات المستقلة والتابع وأداة الدراسة، أيضاً تتفق هذه الدراسة مع دراسة على (2016) من حيث المتغير التابع والمنهجية وتختلف معها من حيث المتغيرات المستقلة والمتغير الوسيط، تتفق الدراسة مع دراسة (2014Onulaka) في المتغير التابع وأداة الدراسة مع دراسة وتختلف معها من حيث المتغيرات المستقلة والمتغير المستقل والتابع والأهداف.

مفهوم مراجعة النظير:

عرفت مراجعة النظير بأنها فحص أداء مكاتب المحاسبة والمراجعة القانونية بواسطة بعضها البعض بافتراض وجود معايير أداء محددة (كامل، 2001م، ص 16)، وأيضاً عرفت بأنها قيام مكتب مراجعة بفحص سياسات وإجراءات رقابة الجودة لمكتب مراجعة آخر، وكذلك فحص عينة من مهام المراجعة التي قام بها مكتب المراجعة تحت الفحص، بحيث يتم فحص أوراق العمل والوثائق الأخرى المرتبطة بهذه العينة من قوائم مالية أو تقارير قام المكتب بإصدارها (محمود، 2017م، ص 25)، كما عرفت بأنها نظام بمقتضاه يتم استخدام خبرات المستهدفين لمهنة المراجعة في تقييم جودة عمل مهنيين آخرين في ضوء مجموعة من المعايير العامة للأداء، ويكون المراجع القائم بالتقييم لديه خبرة تمكنه من تقييم أداء مكتب مراجعة آخر (هاشم، 2011م، ص 14).

يعرف الباحثين مراجعة النظير بأنها قيام مكتب مراجعة بفحص أدأء وسياسات وإجراءات مكتب مراجعة آخر وفق معايير أداء متفق عليها ومحددة مسبقاً لتقييم مدى الإلتزام بهذه المعايير تحقيقاً لجودة المراجعة.

أهمية مراجعة النظير:

تتمثل أهمية مراجعة النظير في الآتي (محمود، 2017م، ص26):

1- أداة لتأكيد جودة عملية المراجعة وجودة المراحل التي تمر بها إبتداءً من مرحلة التخطيط للمراجعة ومرحلة تنفيذ الإجراءات وجمع أدلة الإثبات وأخيراً مرحلة إعداد تقرير المراجعة.

2- تساعد الممتهنين للمراجعة على زيادة فعالية الإجراءات التي تتعلق بالتنفيذ العملي لعملية المراجعة.

3- تساعد في تحسين طريقة أداء الوظائف الرئيسة للمراجع وتقديم النصح والإرشاد في هذا المجال.

4- تقدم أساسل وضع وتتفيذ الخطة الإستراتيجية لتحسين جودتها.

- 5- تفيد في إخضاع إجراءات وآليات كل مكتب من مكاتب المراجعة المشاركة في برنامج مراجعة النظير لقواعد وآليات معيارية محددة بالبرنامج.
- 6- تفيد في تحديد نقاط الضعف الأساسية في أداء مكت بالمراجعة الذي خضع للتقييم وتوصيل تلك النقاط لذلك المكتب لإتخاذ الإجراءات التصحيحية ، كما يقوم فريق العمل القائم بمراجعة النظير بالإطلاع على تقرير مراجعة النظير السابق وذلك للوقوف على التوصيات التي قام مكتب المراجعة بتنفيذها.

أهداف مراجعة النظير:

تتمثل أهداف مراجعة النظير في الآتي:

- 1- إبداء رأي فني مستقل عما إذا كان نظام رقابة الجودة المطبق بمكتب المحاسبة والمراجعة يوفر له ضماناً معقولاً عن مدى اتساقه مع المعايير المهنية.
- 2- تقويم مدى ملائمة سياسة مكتب المحاسبة والمراجعة والإجراءات المتعلقة بكل عنصر من عناصر رقابة الجودة.
 - 3- تحديد ما إذا كان نظام رقابة الجودة للمكتب محل الفحص مناسب وشامل وملائم في تصميمه للمكتب.
- 4- تقويم مدى كفاية التوثيق لسياسات وإجراءات رقابة الجودة ومدى إلتزام الأفراد العاملين بالمكتب بهذه السياسات والإجراءات بغرض التأكد من الإلتزام بالمعايير المهنية.
- 5- تحسين جودة الممارسة من قبل مكاتب المحاسبة والمراجعة توافقاً مع معايير الرقابة على جودة أداء عمليات المراجعة الصادرة عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين.
 - 6- التأكد من اعتماد تقرير المراجعة من شريك ثان بخلاف الشريك المشرف على عملية المراجعة.
- 7- التأكد من قيام المراجع الخارجي بتقويم نظام الرقابة الداخلية لكل شركة مساهمة يتم مراجعتها وتقديم وصف دقيق لأي مهمة في النظام.
 - 8- التأكد من تبنى مكاتب المحاسبة والمراجعة المسجلة لدى الهيئة لمعايير رقابة الجودة.
- 9- إبداء الرأي حول ما إذا كان نظام الرقابة على الجودة يؤكد لمنشأة المراجعة بصورة معقولة الالتزام بالمعايير المهنية.
- 10- التحقق من مدى ملائمة سياسات وإجراءات المنشأة بالنسبة لكل عنص رمن عناصر الرقابة على الجودة.
 - 11- تحسين أدوات الرقابة على الجودة وتدعيم الالتزام بمعايير المراجعة المتعارف عليها.
 - 12- المحافظة على مركز المهنة فيما يتعلق بجودة الأداء وفعالية عملية المراجعة.
 - 13- تقييم مدى التزام مكاتب المراجعة بالمعايير الدولية لأجهزة الرقابة العليا.
 - 14- الحكم على مدى التزام مكتب المراجعة وجودة أدائه وذلك في إطار التنظيم الذاتي.
- 15- تقييم مدى كفاية التوثيق لسياسات وإجراءات رقابة الجودة ومدى التزام الأفراد العاملين بالمكتب بهذه الإجراءات والتأكد من الالتزام بالمعايير المهنية.

أنواع مراجعة النظير:

تطور برنامج مراجعة الفحص واصبح في عام 2001م يشمل ثلاثة انواع من الفحص للتحقق من جودة عمليات المراجعة وهي (محمود، 2017م، ص 23):

مراجعة النظام: تهدف إلى التأكد من أن نظام مراجعة الجودة مطبق فعلاً ووفقاً لمعايير رقابة الجودة من المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونين.

مراجعة الإرتباط: وتعنى تمكين القائم بعملية المراجعة من الوصول إلى تأكيد مناسب عن مراعاة المعايير المهنية عند ارتباط العميل بالمراجع.

مراجعة التقرير: تهدف إلى مساعدة المراجع على أداء عمله على أعلى مستوى من جودة الخدمة.

تعربف فجوة التوقعات:

عرفت فجوة التوقعات بأنها الفرق بين توقعات مستخدمي القوائم المالية من مراجعي الحسابات وبين الأداء الفعلى لمراجعي الحسابات (Porter, 1994)، كما عرفت بأنها الفرق بين ما يقوم أو ما يمكن أن يقوم به المراجعين، وبين ما ينبغي أو ما يتوقع أن يقوم به المراجعين على أساس توقعات المجتمع المطلوبة منهم (مزياني، 2015م، ص 100)، وعرفت بأنها اختلاف في الإعتقادات بين مراجعي الحسابات والجمهور حول الواجبات والمسؤوليات المفترضة من جانب المراجعين والرسائل التي يحملها تقرير المراجع(شعبان، 2007م).

يعرف الباحثين فجوة التوقعات بأنها الفرق بين ما يتوقعه مستخدمي المعلومات المحاسبية من المراجع وبين الأداء الفعلى للمراجع وفقاً لمعايير المراجعة المتعارف عليها، وقد تكون هذه الفجوة ناتجة من عدم واقعية توقعات مستخدمي المعلومات المحاسبية أو من أداء المراجع.

أسباب فجوة التوقعات:

تتمثل أسباب فجوة التوقعات في الآتي (مطر، 2001م، ص 140):

-1 عدم معقولية توقعات الجمهور من مراجعي الحسابات: أي المبالغة في توقعات الجمهور مما يجعل أداء -1المراجع قاصراً عن تحقيق طموحات الجمهور حتى لو كان معقولاً وفي حدود واجباته المهنية المحددة وفق معايير المراجعة المتعارف عليها، وفي هذه الحالة لا يحمل المراجع مسؤولية هذه الفجوة وإنما يتطلب من الجمهور تخفيض سقف توقعاته.

2- معقولية توقعات الجمهور من مراجعي الحسابات وفي حدود ما هو مطلوب من المراجع وفقاً للمعايير المهنية، لكن الأداء الفعلي لمراجع الحسابات متدنى عن ما هو مطلوب منه وذلك بسبب عدم إلمامه بالواجبات المفروضة عليه بموجب تلك المعايير، أو لخلل في كفاءته المهنية أو الأثنين معاً.

تضييق فجوة التوقعات:

تتمثل إجراءات تضييق فجوة التوقعات في حالات الغش في الأتي (حجير، 2001م):

1- توعية مستخدمي القوائم المالية بطبيعة عمل المراجعة وحدودها ومحدداتها وحجم مسؤوليات كل من المراجع والإدارة.

2- أن مهنة المراجعة هي مهنة خدمية، لذلك لابد من تعديل المعايير القائمة أو إضافة معايير جديدة حسب المتطلبات الزمنية بما يتلائم مع إحتياجات مستخدمي القوائم المالية مع خلق توازن بين رغبات المستخدمين ومسؤوليات المراجعين، وإلا فإن المهنة سوف تفقد ثقة الجمهور.

3- توعية مستخدمي الحسابات بكافة المستجدات المتعلقة بالمهام وحجم المسؤوليات التي تقع عليهم.

مفهوم جودة المراجعة :

تعرف جودة المراجعة بأنه االإلتزام بالمعايير المهنية للمراجعة، وقواعد وآداب السلوك المهنى، وإرشادات المراجعة، وكذلك القواعد والإجراءات التي تصدرها الهيئات المهنية لتنظيم مهنة المراجعة والمحافظة على حياد ونزاهة المراجع، وعرفت بأنها أداء عملية المراجعة بكفاءة وفاعلية وفقاً لمعايير المراجعة، مع الإفصاح عن الأخطاء والمخالفات المكتشفة، والعمل على تلبية رغبات واحتياجات مستخدمي القوائم المالية (خليفة ودرهمون، 2018م، ص111)، كما عرفت بأنها تقدير السوق لاحتمال ان المراجع سوف يكتشف الإنحراف في النظام المحاسبي للعميل محل المراجعة وإنه سوف يقوم بالتقرير عن ذلك الإنحراف (آل عباس، 2008م، ص18). يعرف الباحثين جودة المراجعة بأنها أداء عملية المراجعة بكفاءة وفاعلية عالية وفقاً لمعايير المراجعة المعارف عليها، وأن يلبي تقرير المراجعة الحد الأدني لرغبات واحتياجات مستخدمي المعلومات المحاسبية.

أهمية جودة المراجعة :

تتبع أهمية جودة المراجعة من خلال الآتي (خليفة ودرهمون، 2018م، ص 112):

- 1- تأكيد الالتزام بالمعايير المهنية.
- 2- المساهمة في تضييق فجوة التوقعات في المراجعة.
- 3- تعزيز إمكانية اكتشاف المخالفات والأخطاء الموجودة في القوائم المالية.
 - 4- تخفيض صراعات الوكالة.
 - 5- المساهمة في تدعيم مفهوم حوكمة الشركات.
 - 6- أداة تتافسية جيدة.
 - 7- زيادة الثقة في تقرير المراجعة ومصداقيةا لقوائم المالية.

معايير أداء مراجعة النظير وتضييق فجوة التوقعات:

تتمثل معايير أداءمراجعة النظير في الآتي(AICPA, 2004, 1-7):

- 1- فحص وتقييم نظام رقابة الجودة المصمم والمطبق داخل مكتب المراجعة.
- 2- إجرا ءاختبارات للتحقق من مدى شمول وملائمة سياسات واجراءات رقابة الجودة المرتبطة بكل عنصر من عناصر رقابة الجودة وموافقتها للمعايير المهنية.
 - 3- التحقق من مدى التزام مكتب المراجعةب سياسات وإجراءات رقابة الجودة الموضوعة.
 - 4- التحقق من مدى كفاية توثيق تلك السياسات والإجراءات وتوصيلها للأفراد.
- 5- فحص ملفات التقارير وأوراق العمل لعينة من عمليات المراجعة لتحديد مدى الإلتزام بمعايير المراجعة وعناصر الرقابة.
 - 6- فحص السجلات الداخلية لمكتب المراجعة والخاصة بالآتى:
 - أ- تعيين الأفراد بالمكتب.
 - ب- تطوير أداء الأفراد وترقيتهم
 - ج- تطبيق برامج التعليم المهنى المستمر.
 - د- تخصص الأفرادعلي العمليات والمهام.
 - ه اختبارات تقييم وقبول العملاء الخاصة بالمكتب.

التزام مكاتب المراجعة بمعايير أداء مراجعة النظير يزيد من جودة عملية المراجعة، مما يقلل من فجوة التوقعات في المراجعة الناتجة من أداء المراجع.

معايير جودة المراجعة والحد من فجوة التوقعات :

أوضحت بعض الدراسات بأنه يوجد فرق بين جودة المراجعة المدركة وجودة المراجعة الفعلية، فالجودة المدركة تعتمد على مدى إدراك ووعى مستخدمي القوائم المالية، بينما تشير جودة المراجعة الفعلية إلى مدى قدرة المراجع على اكتشاف الأخطاء والمخالفات المحاسبية والتقرير عنها، ورغم صعوبة ملاحظة جودة المراجعة الفعلية قبل التقييم اللاحق لعملية المراجعة إلا أن العديد حاولوا قياسها بطرق مباشرة او غير مباشرة، فقد أشارت دراسة (Francis, 2004) إلى أن مستوى جودة المراجعة دالة في عدد من المتغيرات منها، خصائص منشأة المراجعة تخصص المراجع الخارجي في صناعة معينة، الاختلافات في الأنظمة القانونية بين الدول، وتعرض المراجع القانوني للمسائلة، كما اعتمدت بعض الدراسات معايير أخرى لقياس جودة المراجعة منها حجم منشأة المراجعة، أتعاب المراجعة، ومدى التزام الوحدة بالمبادئ المحاسبية المقبولة عموماً (العربيد وآخرون، 2014م، ص 292).

مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من المراجعين القانونيين بمكاتب المحاسبة والمراجعة القانونية العاملة بولاية الخرطوم، حيث تم استهداف المراجعين مدراء المكاتب أو من ينوب عنهم في كل مكتب، حيث بلغ عدد المحاسبين القانونيين المسجلين في مجلس تنظيم مهنة والمراجعة (243) مراجع (مجلس تنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة، (2019) مراجع عن طريق العينة القصدية وتم توزيع عدد (40) استبانة وتمكن الباحثين من استرداد (30) استبانة بنسبة إسترجاع بلغت (75%)، أما الاستبانات الصالحة للتحليل فقد بلغت (29) استبانة خضعت للتحليل باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الإجتماعية (SPSS).

أداة الدراسة :

استخدمت الدراسة أداة الإستبانة لجمع البيانات من عينة الدراسة بغرض تحليلها والوصول إلى النتائج التي تحقق أهداف الدراسة، حيث تكونت الإستبانة من قسمين، القسم الأول احتوى على البيانات الشخصية للمبحوثين حيث اشتمل على متغيرات العمر، الوظيفة، المؤهل المهني، التخصص العلمي، الدورات التدريبية، وسنوات الخبرة، بينما احتوى القسم الثاني على قياس متغيرات الدراسة واشتملت على ثلاثة محاور، المحور الأول بعنوان مراجعة النظير بعدد (15) عبارة، المحور الثالث بعنوان فجوة التوقعات بعدد (16) عبارة، والمحور الثالث بعنوان جودة المراجعة بعدد (7) عبارة.

الصدق والثبات:

أ- الصدق الظاهري:

تم اختبار الصدق الظاهري للإستبانة من خلال عن عرضها على محكمين مختصين في مجال الدراسة ومناهج البحث العلمي والإحصاء، حيث أبدوا ملاحظاتهم على أقسام وعبارات الإستبانة، وتمت دراسة هذه الملاحظات وأخذت بعين الاعتبار لإخراج الإستبانة بصورتها النهائية.

ب- الصدق والثبات الإحصائي (الاعتمادية):

للتأكد من درجة الاعتمادية تم اختبار عبارات الاستبانة بالاعتماد على مقياس الاعتمادية (كرونباخ ألفا) لقياس ثبات وصدق أداة الدراسة (الإستبانة) حيثيوضح ذلك الجدول رقم (1) ادناه.

جدول رقم (1): الاعتمادية (الثبات والصدق الإحصائي لأداة الدراسة)

Alpha	عدد العبارات	المتغيرات	نوع المتغير
0.742	6	مراجعة النظام	المتغيرات المستقلة
0.847	5	مراجعة الارتباط	(مراجعة النظير)

0.747	4	مراجعة التقرير	
0.842	16	فجوة التوقعات	المتغير التابع
0.769	7	جودة المراجعة	المتغير الوسيط
0.883	38	تويالاستبانة ككل	مس

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية، 2020م

يتضح من الجدول رقم (1) أن معاملالاعتمادية (كرونباخ ألفا) لعبارات كل المتغيرات كانت بدرجة مقبولة أكبر من الحد الأدنى، حيث ان الحد الأدنى المقبول إحصائياً لقيمة معامل ألفا (0.60) فأكثر، وعليه فإن جميع قيم متغيرات الدراسة تعتبر لديها إعتمادية.

الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة:

الجدول رقم (2) يوضح توزيع مفردات العينة حسب البيانات الشخصية للمستجيبين.

جدول رقم (2): التكرارات والنسب المئوية للبيانات الشخصية للمبحوثين

النسبة%	التكرارات	التصنيف	البيان
3.4	1	اقل من 30 سنة	العمر
17.2	5	30 واقل من 40 سنة	
48.3	14	40 واقل من 50 سنة	
24.2	7	50 واقل من 60 سنة	
6.9	2	60 سنة فأكثر	
100.0	29	المجموع	
10.7	3	شريك	الوظيفة
25.0	7	مدير	
35.7	10	مراجع رئيس	
21.4	6	مساعد مراجع	
7.2	2	أخرى	
100.0	28	المجموع	
25.0	7	زمالة المحاسبين القانونيين السودانية	المؤهل المهني
25.0	7	زمالة المحاسبين القانونيين البريطانية	
10.7	3	زمالة المحاسبين القانونيين الأمريكية	
39.3	11	لا احمل زمالة مهنية	
100.0	28	المجموع	
86.2	25	محاسبة	التخصص العلمي
6.9	2	إدارةأعمال	
6.9	2	اقتصاد	
100.0	29	المجموع	
7	2	دورتان	الدورات التدريبية
10.3	3	ثلاث دورات	
72.4	21	أكثر من ثلاث دورات	
10.3	3	لا توجد	
100.0	29	المجموع	

3.5	1	اقل من 5 سنة	سنوات الخبرة
6.9	2	5 واقل من 10 سنوات	
13.8	4	10 واقل من 15 سنة	
37.9	11	15 واقل من 20 سنة	
37.9	11	20 سنة فأكثر	
100.0	29	المجموع	

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية، 2020م

يتضح من الجدول رقم (2) الأتي:

1 – متغير العمر: أن نسبة 3.4% من المبحوثين أعمارهم أقل 30 سنة، و17.2% منهم أعمارهم 30 وأقل من 40 سنة، بينما 47.3% منهم تقع أعمارهم في الفئة العمرية 40 وأقل من 50 سنة، و24.2% من المبحوثين أعمارهم تتراوح بين 50 وأقل من 60 سنة، وأخيراً 6.9% منهم أعمارهم 60 سنة فأكثر، حيث أن غالبية المبحوثين من الفئة العمرية 40 وأقل من 50 سنة.

2 متغير الوظيفة: أن نسبة 10.7% من المبحوثين هم شركاء في مكتب المراجعة، ونسبة 25% من المبحوثين يشغلون وظيفة مدير مكتب، بينما بلغ نسبة من يشغلون وظيفة مراجع رئيس 35.7%، ونسبة 21.4% من المبحوثين وظيفتهم مساعد مراجع، وأخيراً نسبة 2.7% من المبحوثين يشغلون مسميات وظيفية أخرى.

3- متغير المؤهل المهني: أن نسبة 39.3% من المبحوثين لا يحملون مؤهلات مهنية، ونسبة 25% لكل من حملة زمالة المحاسبين القانونيين السودانية وزمالة المحاسبين القانونيين البريطانية، بينما نسبة 10.7% من حملة زمالة المحاسبين القانونيين الأمريكية.

4- متغير التخصص العلمي: أن نسبة 86.2% من المبحوثين تخصصهم العلمي محاسبة، يليه نسبة من تخصصهم إدارة الأعمال والاقتصاد بالتساوي حيث بلغت 6.9% لكل منهما، حيث يتضح أن غالبية المبحوثين تخصصهم محاسبة.

5- متغير الدورات التدريبية: نجد أن نسبة 7% من المبحوثين نالوا دورتين تدريبيتين، ونسبة 10.3% من المبحوثين نالوا أكثر من ثلاث دورات تدريبية، المبحوثين نالوا أكثر من ثلاث دورات تدريبية، أخيراً نسبة 10.3% من المبحوثين نالوا عدد مقدر الدورات التدريبية التي تأهلهم في تطوير وممارسة عملهم بمهنية وكفاءة عالية.

6- متغير سنوات الخبرة: أن نسبة 3.5% من المبحوثين خبراتهم أقل من 5 سنوات، ونسبة 6.9% من المبحوثين تتراوح سنوات خبراتهم بين 5 وأقل من 10سنوات، ونسبة 13.8% منهم تتراوح سنوات خبراتهم بين 10 وأقل من 15سنة، ونسبة 37.9% للذين تتراوح سنوات خبراتهم بين 15 وأقل من 20سنة، وأيضاً نسبة 37.9% من المبحوثين سنوات خبراتهم 20 سنة فأكثر، ويلاحظ أن عدد كبير من المبحوثين خبراتهم تتراوح بين 15 و20 سنة وهذه تعتبر خبرة مناسبة لتجويد العمل.

الإحصاء الوصفى لمتغيرات الدراسة:

تم حساب الإنحرافات المعيارية لمعرفة درجة التجانس بين إجابات المبحوثين حول فقرات المحور المعني فإذا كانت النتيجة أقل من الواحد دل ذلك على التجانس الكبير بين إجابات المبحوثين، ويوضح الجدول أدناه الوسط الحسابي والإنحراف المعياري لمتغيرات الدراسة

متغيرات الدراسة	المعبارية ا	حسابية والإنحرافات	 المتوسطات الـ 	حدول رقم(3)

إتجاه الموافقة	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	نوع المتغير	اسم المتغير
أوافق بشدة	4.29	0.445	مستقل	مراجعة النظام
أوافق بشدة	4.40	0.444	مستقل	مراجعة الارتباط
أوافق بشدة	4.27	0.500	مستقل	مراجعة التقرير
أوافق بشدة	4.27	0.345	تابع	فجوة التوقعات
أوافق بشدة	4.45	0.360	وسيط	جودة المراجعة

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية، 2020م

يتضح من الجدول رقم (3) الاتي:

1. جميع الأبعاد التي تعبر عن متغيرات الدراسة يزيد متوسطها الحسابي عن الوسط الفرضي(3)، وهذه النتيجة تدل على موافقة أفراد العينة على جميع عبارات أبعاد هذه المتغيرات.

2. أهم بعد من أبعاد المتغير المستقل (مراجعة النظير) من حيث مستوى موافقة أفراد العينة عليه هو بعد مراجعة الإرتباط، حيث بلغ متوسط إجابات أفراد العينة عليها (4.40) بإنحراف معياري (0.444)، وأقل بعد من أبعاد المتغير المستقل من حيث مستوى موافقة أفراد العينة عليه هو بعد مراجعة التقرير، حيث بلغ متوسط إجابات أفراد العينة عليه (4.27) بإنحراف معياري (0.500).

هذه الاستنتاجات تدل على ان مكاتب المحاسبة والمراجعة عينة الدراسة تهتم بتطبيق مراجعة النظير.

تحليل الارتباط لمتغيرات الدراسة:

يستخدم تحليل الإرتباط بين متغيرات الدراسة بهدف التعرف على العلاقة بين المتغيرات، فكلما كانت العلاقة قريبة من الواحد الصحيح يعتبر الإرتباط قوياً وكلما قلت درجة الإرتباط ضعفت العلاقة وقد تكون العلاقة طردية أو عكسية، وبتضح ذلك ذلك من خلال الجدول رقم (4).

جدول رقم (4): الارتباطات بين متغيرات الدراسة: Pearson's Correlation Coefficient for All Variable

, , , ,					
المتغيرات	1	2	3	4	5
مراجعة النظام	1	.699**	.559**	.628**	.728**
مراجعة الارتباط	.699**	1	.499**	.572**	.812**
مراجعة التقرير	.559**	.499**	1	.419*	.601**
فجوة التوقعات	.628**	.572**	.419*	1	.723**
جودة المراجعة	.728**	.812**	.601**	.723**	1

^{**.} Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية، 2020م

يلاحظ من الجدول رقم (4) أن جميع أبعاد متغيرات الدراسة لديها إرتباطات إيجابية وسطية ومعنوية عند مستوى (0.01) و(0.05)، وبناءً على ما تقدم فإن هذه الارتباطات تعطي تنبوءات اولية بوجود علاقات بين متغيرات الدراسة، وسوف تتضح ذلك في تحليل الانحدار لاختبار الفرضيات.

اختبار فرضيات الدراسة:

تم استخدام الانحدار الخطي المتعدد لاختبار فرضيات الدراسة من خلال اختبار العلاقة بين المتغير المستقل (مراجعة النظير) والمتغير التابع (فجوة التوقعات) والمتغير الوسيط (جودة المراجعة)،ويهدف اختبار تحليل

^{*.} Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

الانحدار المتعدد الى التعرف على تأثيرأبعاد أي متغير على المتغير أو المتغيرات الأخرى، لاختبار فرضيات الدراسة يتم استخدام اسلوب الإنحدار الخطى المتعدد بالإعتماد على:

- 1. معامل التحديد (R²) لتفسير نسبة تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع.
- 2. معامل الإرتباط (R) لمعرفة درجة الإرتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.
 - 3. اختبار (F) للتعرف على معنوية نموذج الإنحدار.
- 4. معامل (Beta) لمعرفة التغير المتوقع في المتغير التابع بسبب التغير الحاصل في وحدة واحدة من المتغير المستقل.
- 5. مستوى المعنوية (Sig) وقد تم الإعتماد على مستوى الدلالة (0.05) للحكم على مدى معنوية التأثير، حيث يتم مقارنة مستوى المعنوية المحتسب مع قيمة مستوى الدلالة المعتمد، وتعتبر التأثير ذات دلالة إحصائية إذا كان مستوى الدلالة المحتسب أقل من مستوى الدلالة المعتمد والعكس صحيح.

الفرضية الأولى:توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مراجعة النظير وجودة المراجعة في مكاتب المحاسبة والمراجعة العاملة بولاية الخرطوم.

جدول رقم (5): معامل الإرتباط والتحديد للعلاقة بين أبعاد مراجعة النظير وجودة المراجعة (إنحدار متعدد)

Sigمستوى المعنوية	قيمة (بيتا)	المتغيرات المستقلة
0.138	0.234	مراجعة النظام
0.001	0.550	مراجعة الارتباط
0.134	0.196	مراجعة التقرير
	0.857	R
	0.735	\mathbb{R}^2
	0.703	Adjusted R ²
	23.101	F change
معنوي	0.000	معنوية النموذج

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية، 2020م

يتضح من الجدول رقم (5) أن هنالك علاقة طردية موجبة بين أبعاد المتغير المستقل (مراجعة النظير) والمتغير الوسيط (جودة المراجعة)، كما يشير معامل التحديد R Square إلى أن 73.5% من التغير في جودة المراجعة يعزى إلى مراجعة النظير، حيث أن هنالك علاقة معنوية بين البعد الثاني للمتغير المستقل (مراجعة الإرتباط) وجودة المراجعة لأن قيمة مستوى المعنوية المعتمد (0.05)، إلا أن هنالك علاقة طردية غير معنوية بين البعدين الأول والثالث للمتغير المستقل مراجعة النظير هما (مراجعة النظام ومراجعة التقرير) وجودة المراجعة لأن قيمة مستوى المعنوية لهما (0.138، 0.134) على التواليوهي أقل من قيمة مستوى المعنوية المعتمد (0.05)، إلا النموذج الذي يقيس العلاقة بين المتغيرات معنوي عند مستوى دلالة (0.05) مما يؤكد قبول الفرضية التي تنص على أن هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مراجعة النظير وجودة المراجعة في مكاتب المحاسبة والمراجعة العاملة بولاية الخرطوم.

الفرضية الثانية:توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين جودة المراجعة وفجوة التوقعات في مكاتب المحاسبة والمراجعة العاملة بولاية الخرطوم.

دار سیط)	(انحد	التوقعات	وفحوة	المراحعة	حودة	لعلاقة سن	التحديد ل	الارتباط و	: معامل ا	(6)	جدول رقم

	ملخص النموذج								
النموذج	الإرتباط	معامل	معامل	خطأ		-	صائيات التغير	إح	
		التحديد	التحديد	التقدير	التغير في	التغير في	درجة	درجة	مستو <i>ى</i>
			المعدل		معامل	E قیم	الحرية 1	الحرية 2	المعنوية
					التحديد				
1	.723 ^a	.522	.504	.24270	.522	29.488	1	27	.000

a. Predictors: (Constant), جودة المراجعة . Dependent Variable:

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية، 2020م

يتضح من الجدول رقم (6) أن هنالك علاقة طردية موجبة بين المتغير الوسيط (جودة المراجعة) والمتغير التابع (فجوة التوقعات)، كما يشير معامل التحديد R Square إلى أن 52.2% من التغير في فجوة التوقعات يعزى إلى جودة المراجعة، كما أن هنالك علاقة معنوية بين المتغيرين لأن قيمة مستوى المعنوية (000) وهي أقل من المستوى المعتمد (0.05)، مما يؤكد قبول الفرضية التي تنص على أن هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين جودة المراجعة وفجوة التوقعات في مكاتب المحاسبة والمراجعة العاملة بولاية الخرطوم.

الفرضية الثالثة:توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين بين مراجعة النظير وفجوة التوقعات في مكاتب المحاسبة والمراجعة العاملة بولاية الخرطوم.

جدول رقم (7): معامل الإرتباط والتحديد للعلاقة بين أبعاد مراجعة النظير وفجوة التوقعات (إنحدار متعدد)

Sigمستوى المعنوية	قيمة (بيتا)	المتغيرات المستقلة
0.071	0.422	مراجعة النظام
0.261	0.246	مراجعة الارتباط
0.747	0.060	مراجعة التقرير
	0.657	R
	0.432	\mathbb{R}^2
	0.363	Adjusted R ²
	6.326	F change
معنوي	0.002	معنوية النموذج

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية، 2020م

يتضح من الجدول رقم (7) أن هنالك علاقة طردية موجبة بين أبعاد المتغير المستقل (مراجعة النظير) والمتغير التابع فجوة التوقعات، كما يشير معامل التحديد R Square إلى أن 43.2% من التغير في فجوة التوقعات يعزى إلى مراجعة النظير، إلاان هذه العلاقة غير معنوية لأن جميع قيم مستوى المعنوية (Sig)أكبر من (0.05)، النموذج الذي يقيس العلاقة بين المتغيرات معنوي عند مستوى دلالة (0.05) مما يؤكد قبول الفرضية التي تنص على أن هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مراجعة النظير وفجوة معايير المراجعة في مكاتب المحاسبة والمراجعة العاملة بولاية الخرطوم.

الفرضية الرابعة: جودة المراجعة تتوسط العلاقة بين مراجعة النظير وفجوة التوقعات في مكاتب المحاسبة والمراجعة العاملة بولاية الخرطوم.

يتطلب اختبار المتغير الوسيط توافر ثلاثة شروط رئيسة هي:

1- وجود علاقة معنوية بين المتغير المستقل والمتغير الوسيط: وقد تم التحقق من ذلك في اختبار الفرضية
 الأولى، حيث توجد علاقة معنوبة بين مراجعة النظير وجودة المراجعة.

2- وجود علاقة معنوية بين المتغير الوسيط والمتغير التابع: وقد تم التحقق من ذلك في اختبار الفرضية الثانية، حيث توجد علاقة معنوبة بين جودة المراجعة وفجوة التوقعات.

3- وجود علاقة معنوية بين المتغير المستقل والمتغير التابع: وقد تم اختبار ذلك في الفرضية الثالثة، حيث توجد علاقة معنوية بين مراجعة النظير وفجوة التوقعات.

جدول رقم (8): معامل الإرتباط والتحديد للعلاقة بين أبعاد مراجعة النظير وفجوة التوقعات وجودة المراجعة (متغير وسيط)

Sigمستوى المعنوية	قيمة (بيتا)	المتغيرات المستقلة
0.225	0.265	مراجعة النظام
0.614	-0.124	مراجعة الارتباط
0.686	-0.072	مراجعة التقرير
0.018	0.674	- جودة المراجعة
	0.743	R
	0.552	\mathbb{R}^2
	0.477	Adjusted R ²
	7.392	F change
معنو <i>ي</i>	0.000	معنوية النموذج

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية، 2020م

يتضح من الجدول رقم (8) أن هنالك علاقات مختلفة موجبة وسالبة بين أبعاد المتغير المستقل (مراجعة النظير) والمتغير التابع (فجوة التوقعات) وهنالك علاقة طردية موجبة ومعنوية بين جودة المراجعة وفجوة التوقعات، كما يشير معامل التحديد R Square إلى أن 55.2% من التغير في فجوة التوقعات يعزى إلى مراجعة النظير وجودة المراجعة، وهذه النتيجة تؤكد رفض فرض البديل وقبول فرض العدم والتي تنص على " جودة المراجعة لا تتوسط العلاقة بين مراجعة النظير وفجوة التوقعات في مكاتب المحاسبة والمراجعة العاملة بولاية الخرطوم".

النتائج:

من خلال تحليل البيانات توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

نتائج الفرضية الأولى: وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) بين مراجعة النظير وجودة المراجعة في مكاتب المحاسبة والمراجعة العاملة بولاية الخرطوم، وتتفرع منها النتائج التالية:

- 1. وجود علاقة طردية موجبة غير معنوية عند مستوى (0.05) بين مراجعة النظام وجودة المراجعة في مكاتب المحاسبة والمراجعة العاملة بولاية الخرطوم.
- وجود علاقة طردية موجبة معنويةعند مستوى (0.05) بين مراجعة الإرتباط وجودة المراجعة في مكاتب المحاسبة والمراجعة العاملة بولاية الخرطوم.
- 3. وجود علاقة طردية موجبة غير معنوية عند مستوى (0.05) بين مراجعة التقرير وجودة المراجعة المراجعة في مكاتب المحاسبة والمراجعة العاملة بولاية الخرطوم.

هذه النتائج تتفق مع دراسة بشير (2017) التي أكدت على وجود علاقة بين مراجعة النظير وجودة عملية المراجعة.

نتائج الفرضية الثانية: وجود علاقة طردية موجبة معنوية عند مستوى (0.05) بين جودة المراجعة وفجوة التوقعات في مكاتب المحاسبة والمراجعة العاملة بولاية الخرطوم.

نتائج الغرضية الثالثة: وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) بين مراجعة النظير وفجوة التوقعات في مكاتب المحاسبة والمراجعة العاملة بولاية الخرطوم، وتتفرع منها النتائج التالية:

- 1. وجود علاقة طردية موجبة غير معنوية عند مستوى (0.05) بين مراجعة النظام وفجوة التوقعات في مكاتب المحاسبة والمراجعة العاملة بولاية الخرطوم.
- وجود علاقة طردية موجبة غير معنويةعند مستوى (0.05) بين مراجعة الإرتباط وفجوة التوقعات في مكاتب المحاسبة والمراجعة العاملة بولاية الخرطوم.
- وجود علاقة طردية موجبة غير معنويةعند مستوى (0.05) بين مراجعة التقرير وفجوة التوقعات في مكاتب المحاسبة والمراجعة العاملة بولاية الخرطوم.

هذه النتائج تتفق مع دراسة محمود (2017) التي أكدت على وجود علاقة بين مراجعة النظير وفجوة التوقعات في المراجعة.

نتائج الفرضية الرابعة: جودة المراجعة لا تتوسط العلاقة بين جودة المراجعة وفجوة التوقعات في مكاتب المحاسبة والمراجعة العاملة بولاية الخرطوم.

التوصيات:

من خلال النتائج التي تم التوصل إليها توصى الدراسة بالآتي:

- 1. على الجهات المنظمة لمهنة المحاسبة والمراجعة إلزام جميع مكاتب المحاسبة والمراجعة العاملة بولاية الخرطوم بتطبيق مراجعة النظير.
 - 2. على مكاتب المحاسبة والمراجعة العاملة بولاية الخرطوم زيادة تأهيل أعضائها علمياً وعملياً.
- 3. على مكاتب المحاسبة والمراجعة العاملة بولاية الخرطوم الحرص على تحقيق جودة المراجعة حتى تضيق من فجوة التوقعات.
- 4. على الجهات المنظمة لمهنة المحاسبة والمراجعة إعطاء موضوع جودة المراجعة أكبر قدر من الاهتمام من خلال إصدار معايير وارشادات خاصة بها، نسبة لأهميتها في ممارسة مهنة المراجعة.
- على الجهات المنظمة لمهنة المحاسبة والمراجعة العمل على تنظيم دورية علمية متخصصة في مجال مراجعة النظير.
- 6. على مكاتب المحاسبة والمراجعة تحديد نقاط الضعف في أدائها التي تظهر من خلال مراجعة النظير والعمل
 على معالجتها.

مقترحات لبحوث مستقبلية:

يوصى الباحثين بإجراء المزيد من البحوث المستقبلية في الاتي:

- 1. أثر المراجعة المشتركة في تحسين جودة عملية المراجعة.
- 2. أثر مراجعة النظير في تطوير مهنة المراجعة من وجهة نظر المراجعين.

المراجع:

- 1. أبوذر، عفاف اسحقوطه، حازم مجد، (2012م) ،أثر معايير مراجعة المراجعة النظيرة على جودة مكاتب المراجعة،المجلة الأردنية في إدارة الأعمال. جامعة الزرقاء. عمادة البحث العلمي.المجلد الثامن، العدد الرابع.
- 2. بشير، حسن النور حسن ، (2017م)، مراجعة النظير واثرها على جودة المراجعة الخارجية. جامعة النيلين. كلية الدراسات العليا. رسالة ماجستير غير منشورة.
- 3. علي، صالح حامد محمد ، (2016م) ، استخدام المراجعة المشتركة بمكاتب المراجعة الخارجية وعلاقته بفجوة التوقعات.المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية. جامعة قناة السويس. كلية التجارة الاسماعيلية.المجلد7، العدد 1.
- 4. محمود، خالدة محجد عبدالله ، (2017م) نمراجعة النظير ودورها في تضييق فجوة التوقعات. جامعة النيلين.
 كلية الدراسات العليا. رسالة ماجستير غير منشورة.
- 5. آل عباس، محمد عبدالله، (2008م)، أثر المعلومات عن جودة المراجعة وسمعة المراجع على سوق الأسهم السعودية، مجلة البحوث المحاسبية، المجلد9، العدد1.
- 6. البريهي، رياض عبده سيف محمد وسمره، ياسر محمدالسيد والموازيني، حسن شطا عاشور ، (2019م) ، أثر استخدام بطاقة الأداء المتوازن على قياس جودة عملية المراجعة دراسة ميدانية في الجمهورسة اليمنية. المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد10، العدد 1 الجزء 2.
- 7. خليفة، أحمد ودرهمون، هلال ، (2018م)، جودة المراجعة وآليات حوكمة الشركات، مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد4، العدد 1.
- 8. السيد، محد صابر حمودة ، (2018م)، أثر جودة المراجعة الخارجية على فترة تأخير تقرير المراجع دراسة تطبيقية، مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، الإسكندرية: العدد الأول، المجلد2.
- 9. العربيد، عصام فهد والعثمان، مجد نادر وعاصي، أحمد عيسى ، (2014م)، دور لجان المرجعة في تحسين جودة المراجعة الخارجية، مجلة جامعة البعث، المجلد36، العدد4.
- 10. كامل، أماني حسن، (2001م)، مراجعة النظير كأسلوب رقابي لتحسين جودة المراجعة، القاهرة جمعية المحاسبين والمراجعين المصربة ، العدد 9.
- 11. مجلس تنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة بالسودان ، (2019م)، كشف المحاسبين والمراجعين القانونيين (ترخيص تجديد).
- 12. مزياني، نورالدين ، (2015م) ، أبعاد مشكلة فجوة التوقعات في بيئة التدقيق. الجزائر. جامعة سكيكدة. مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية. العدد14.
- 13. مطر، محجد، (2001م)، مسؤولية مدقق الحسابات تجاه الطرف الثالث، بحث مقدم في المؤتمر العلمي المهني الثالث، تحت شعار "مدقق الحسابات والمسؤولية المهنية والقانونية والاجتماعية"، عمان، في الفترة 10-10 سبتمبر، بالتعاون والتنسيق مع جمعية مدققي الحسابات القانونيين الأردنيين والاتحاد العام للمحاسبين والمراجعين العرب.
- 14. هاشم، محمد صالح ، (2011م) ، إطار متكامل للمتطلبات الإضافية اللازمة لتحسين جودة الأداء المهني لأعمال المراجعة في بيئة التجارة الإلكترونية، مصر: جامعة القاهرة، كلية التجارة، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، العدد 78.

- 15. Semui, B.A and Johnson, K.O .(2011). Stakeholder's perception of Audit performance Gap in Nigeria. International Journal of Accounting and Financial Reporting. Vol. 1. No. 1.
- 16. AICPA Standards For performing and Reporting on peer Review. AICPA peer Reviewed Board, New York, January, 2004, pp 1-7.
- 17. Francis, J.R. 2004. What do we know about audit quality? TheBritish Accounting Review. Vol. 36, Issue 4, December, pp. 345-368.
- 18. Tendeloo, Brenda Van, and Vanstraelen, Ann, (2005). Earnings Management and Audit Quality in Europe: Evidence from the Private Client Segment Market.
- 19. Porter, Brenda, 1994,An Empirical study of The Audit Expectation Performance Gap, Accounting and Business Research, Vol.24,No.93,pp.49-68.
- 20. Onulaka P.N.2014. Effect of Audit Expectation Gap in Nigerian Capital Market, *International Journal ofAccounting and Financial Reporting*. 4(2). www.macrothink.org/ijafr ,pp.294-311.
- 21. <u>www.aapc.gov.sd</u> 04/01/2020.